# التجاذبات الإقليمية والدولية فى الأزمة اليمنية وتداعياتها على الأمن الإقليمى البحرى

# Regional &International Tensions in the Yemeni Crisis and their Repercussions on Regional Maritime Security

**أ/ عبد القادر حيدر احمد محمد**

**باحث دكتوراة في معهد البحوث والدراسات العربية–جامعة الدول العربية**

**الملخص:**

إن من يُسيطر على البحار يُسيطر على العالم، وإن السيطرة على البحار تكون فى السيطرة على الممرات البحرية فى العالم". بهذه الكلمات لخص الأدميرال البحرى الأمريكى "الفريد ماهان" الأهمية الاستراتيجية للمضائق والممرات البحرية، وبخاصة أن النقل البحرى يُعد من أرخص وسائل النقل المُعتمدة فى العالم، أضف إلى ذلك أن 90% من التجارة الدولية تُنقل عبر البحار والمحيطات. ومن ثم تأتى أهمية المضائق والممرات البحرية فى الوطن العربى، حيث مثلت هذه الأهمية دافع للصراع والتنافس الدولى عليها بهدف السيطرة عليها.

تتمتع اليمن بموقع جغرافى ذو أهمية استراتيجية جعله ساحة صراع محلي وإقليمي ودولي وخصوصاً أنه يقع بين السعودية وسلطنة عمان ويطل على مضيق باب المندب أحد أهم المعابر المائية في العالم، فضلًا عن السواحل اليمنية المطلة على البحر الأحمر.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفاداها أنه كلما زادت حالة عدم الاستقرار والصراع فى اليمن وعجز نظامها السياسي في فرض الأمن في البلاد، زادت حدة التنافس والتدخلات الإقليمية والدولية باليمن، حيث أن من يتحكم في مضيق باب المندب يتحكم بطرق إمدادات الطاقة البحرية وحركة التجارة، فضلًا عن توظيف هذه الممرات عسكريًا، كل هذا يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار إقليم البحر الأحمر.

**الكلمات الدالة:** الجغرافيا السياسية، التنافس الدولى، الأزمة اليمنية، مركب الأمن الإقليمى، الأمن البحرى، أمن الطاقة.

**Abstract:**
Whoever controls the seas controls the world, and controlling the seas is in controlling the world's sea lanes.
" With these words, US Navy Admiral Alfred Mahan summarized the strategic importance of the straits and sea lanes, especially since maritime transport is one of the cheapest means of transport adopted in the world, in addition to that 90% of international trade is transported across the seas and oceans.
Hence the importance of the straits and sea lanes in the Arab world, where this importance represented a motive for conflict and international competition for them in order to control them.
Yemen enjoys a geographical location of strategic importance that made it an arena of local, regional and international conflict, especially as it is located between Saudi Arabia and the Sultanate of Oman and overlooks the Bab al-Mandab Strait, one of the most important water crossings in the world, as well as the Yemeni coasts overlooking the Red Sea.
The study concluded that the greater the state of instability and conflict in Yemen and the inability of its political system to impose security in the country, the greater the intensity of competition and regional and international interventions in Yemen, as whoever controls the Bab al-Mandab Strait controls the routes of maritime energy supply and trade movement, as well as employing these corridors militarily, all of this represents a direct threat to the security and stability of the Red Sea region.

**Keywords**: Geopolitics, International Competition, Yemen Crisis, Regional Security Complex, Maritime Security, Energy Security.

**مقدمة:**

لاشك أن المراقب للتغيرات السياسية فى إقليم البحر الأحمر سوف يدرك تمام الإدراك تحوله إلى ساحة تنافس، وبل وحتى إلى حلبة للصراع سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، نظرًا للأهمية الجيواستراتيجية له وللممرات المائية به، فإن البحر الأحمر ومحيط مضيق باب المندب شهد تنافسًا حادًا فى إنشاء القواعد العسكرية على الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية فى مسار الملاحة سواء فى داخل البحر الأحمر، أو فى ممرات المضيق نفسه، فى ظاهرة يمكننا أن نطلق عليها وصف (عسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب) فبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، دخلت دول أخرى على ساحة إنشاء القواعد العسكرية فى جزر البحر الأحمر ومضيق باب المندب نذكر منها (الصين، إيران، إسرائيل، روسيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان).

تسعى هذه القوى كافة إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء المعلنة أو الخفية، وتسلك فى سبيل تحقيقها كافة المسارات العسكرية وغير العسكرية، وقد انعكس ذلك على دول المنطقة العربية (ليبيا، سوريا، لبنان، العراق، اليمن .. ). حيث شهدت هذه الدول العديد من التجاذبات السياسية والتنافس الدولى بداخلها، وتصاعد أزماتها وتعقيدها بل وتدويلها فى كثير من الأحيان.

**مشكلة الدراسة:**

تشكل الممرات المائية إحدى هم النقاط المحورية والحساسة التى باتت تُسير الصراعات والحروب الخفية والعلنية بين دول العالم، وتسعى معظم الدول إلى بسط نفوذها وهيمنتها على هذه الممرات، حيث شكلت الأهمية الجيوسياسية لمضيق باب المندب حافزًا ليصبح مسرحًا لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية الرامية إلى تدعيم مستويات النفوذ والهيمنة عليه، خوفًا من إغلاقهما أو تعطيل حركة الملاحة فيه، لضمان ديمومة الامدادات الطاقوية التى تنساب عبره، والتى تشكل عصب الحياة للدول الصناعية الكبرى، انعكست تلك المصالح على الأزمة اليمنية حيث شهدت العديد من التجاذبات والصراعات خلال السنوات الماضية، وهو ما دفع الباحث إلى محاولة تباين تداعيات هذه الأوضاع من خلال محاولة الإجابة على تساؤل رئيسي هو **(إلى أى مدى انعكست تجاذبات القوى الإقليمية والدولية وتنافسها فى اليمن على الأمن الإقليمى البحرى فى المنطقة؟)**

**منهجية الدراسة:**

يعتمد الباحث فى تحليله لموضوع دراسته بشكل منهاجى على أحد الاقترابات الهامة افى دراسة العلوم السياسية هو اقتراب تكامل التخصصات (البينية العلمية Scientific Interdisciplinary)، وذلك من خلال اقتراب "الجغرافيا السياسية" الذى يهدف إلى ربط التفاعلات البشرية التى تتسم بالتنوع والإيقاع السريع "التفاعلات السياسية"– مع عوامل الجغرافيا الأرضية شبه الثابتة، أو بمعنى آخر دراسة التفاعل المكانى بين الظواهر السياسية والجغرافية، حيث أن الموقع الجغرافى والبيئة والسكان والموارد الاقتصادية والكفاءة السياسية، هى العوامل التى تتحكم فى مجريات الأحداث فى كل إقليم من الأقاليم وبين الأقاليم بعضها البعض.

**تقسيم الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، هى:

**المحور الأول:** المقاربة المفاهيمية والنظرية للدراسة.

**المحور الثانى:** الأهمية الجيواستراتيجية لليمن كدولة مطلة على البحر الأحمر.

**المحور الثالث:** اليمن بين سندان القوى الإقليمية ومطرقة القوى الدولية.

**المحور الرابع:** تداعيات تنافس القوى الإقليمية والدولية فى اليمن على أمن البحر الأحمر.

**خاتمة الدراسة.**

## المحور الأول

## المقاربة المفاهيمية والنظرية للدراسة

**أولًا: الإطار المفاهيمى للدراسة:**

من المسائل التى يجب على كل باحث مراعاتها فى أى دراسة علمية، عملية ضبط المفاهيم وذلك بغرض فهم واستيعاب الفكرة الرئيسية التى يدور حولها الموضوع، علاوة على الغموض التى يكتنف المصطلحات فى حقل العلاقات الدولية. وقد حُددت مفاهيم الدراسة على النحو التالى:

- **تعريف الأمن الإقليمى:**

يعتبر بارى بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمى (Regional Security) فى كتابه المشهور People, States, and Fear: The National Security Problem للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة فى شكل فعل ورد فعل، أنتجت فى نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية، يعرف بارى بوزان الأمن الإقليمى على أنه: "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض" **(Barry, 1982, p.58).**

قدم الأستاذ وليام طومسون Thomson Williams تعريفًا للأمن الإقليمى من خلال التركيز على ثلاثة عناصر **(الحربي، 2008، ص 38):**

- ✓ التقارب الجغرافى وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
- ✓ الاعتراف الداخلى والخارجى لمجموعة من الدول على أنها أعضاء فى فضاء محدد.
- ✓ حجم هذا الكيان وتتكم فيه القدرات التى تراكمها الوحدات المعنية.

كما طرح الدكتور سليمان عبد الله الحربي مفهوم للأمن الإقليمى حيث يعمل الأمن الإقليمى على: "تأمين مجموعة من الدول داخليًا ودفع التهديد الارجى عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافق مصالح وغايات وأهادف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التى تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمى واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام"**(الحربي، 2008، ص22).**

وأخيرًا وليس آخرًا، يعرف الدكتور حامد ربيع الأمن الإقليمى بانه "مجموعة من الدول تنتمى إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكرى وتنظيمى لدول تلك الإقليم إلى منع أى قوة أجنبية أو خارجية فى ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدى للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث" **(ربيع، 1984، ص 38).**

بناءًا على التعريفات المذكورة فإن الأمن الإقليمي يعمل على تحقيق أمن مجموعة من الدول من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بني أطراف النظام الإقليمي، التى تدخل فى ترتيبات أمنية إقليمية بإرادتها عندما

تتأكد أن أهدافها ستتحقق من خلال هذا التعاون الإقليمي. كما يعتبر الأمن الإقليمي من بين المفاهيم التى تمحورت على التغيرات التى عرفها النظام الدولى مع نهاية الحرب الباردة، فاتسع ليشمل إلى جانب "أبعاده العسكرية المتضمنة فى المفهوم التقليدى أبعادًا و جوانب كثيرة ومعقدة، حيث أنه لم يعد مقتصرًا على التهديد المشترك، بل إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة، لتتنوع مواضيعه وآليات تحقيقه، فالأمن الإقليمى يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، إذ يعمل على الدفاع على الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمى **(بومليك و تيغرة، 2021، ص 466)**.

- **<u>تعريف الأمن البحرى:</u>**

يعد الأمن البحرى أحد المفاهيم الحديثة نسبيًا فى حقل الدراسات الأمنية الدولية، وتمت الإشارة إليه لأول مرة فى التسعينيات من القرن العشرين، غير أنه بدأ الاهتمام بالمفهوم من جديد، وذلك ارتباطًا بتصاعد المخاوف من الإرهاب البحرى منذ عام 2000، بالإضافة إلى تزايد التهديدات الأمنية المرتبطة بالقرصنة قرب السواحل الصومالية بدءًا من منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فضلًا عن تنامى مخاوف الجرائم البحرية، مثل الاتجار بالبشر، وبروز الاهتمام بالاقتصاد الأزرق، وما يرتبط بذلك من قضايا مثل حماية البيئة البحرية وإدارة الموارد الطبيعية **(Bueger &Edmunds,2017, p.1293)**.

ووفقًا للمدرسة الواقعية، فإن البحر هو ساحة للتنافس بين القوى الدولية، أو الإقليمية، ولذلك ركزت الدراسات المتعلقة بالأمن البحرى، فى إطار هذه المدرسة، على قضايا، مثل صعود الصين كقوة بحرية، والاتجاه الآسيوى للولايات المتحدة، بالإضافة إلى اتجاه القوى الصاعدة إلى القطب الشمالى. وبالتالى فإن تركيز المدرسة الواقعية كان من "أعلى إلى أسفل"، أى دراسة تأثير العوامل الهيكيلية، أو بصورة أكثر دقة تأثير هيكل النظام الدولى على الاستقرار فى أعالى البحار، وفى هذا الإطار، يتم تناول قضايا، مثل تحولات القوى العظمى، واختلاف مدركات التهديد بين الدول المختلفة، وتحديث الأساطيل البحرية، والتغير فى القدرات البحرية، وكيفية إنفاذ القانون فى أعالى البحار. وتجاهلت المدرسة الواقعية المؤثرات من "أسفل إلى أعلى" (Bottom-up)، أى تأثير المهددات البرية على الاستقرار فى أعالى البحار، وأنماط التعاون والتنافس التى تحدث للرد على هذه التهديدات **(Bueger &Edmunds,2017, p.1296)**.

وفى المقابل، فإن المدرسة الليبرالية، ركزت على دراسة مختلف النظم والقواعد الدولية الحاكمة للأنشطة فى البحار، ترى المدرسة الليبرالية أن القانون الدولى قد تَطور من مجموعة قواعد تهدف إلى منع الروب البحرية إلى إطار جديد يركز على تعزيز وتيسير التعاون الأمن البحرى بين الدول من خلال دفهم إلى تحقيق أهداف مشتركة فى أعالى البحار **(Bueger &Edmunds,2017, p.1296)**.

وتتنوع التعريفات المقدمة لتعريف الأمن البحري تبعًا للجهة، التى تضع المفهوم والسياق الذى تعمل فيه وهناك تعريفات عديدة وتركز على أبعاد مختلفة.

وعلى الرغم من صعوبة وضع تعريف للأمن البحرى متفق عليه فإن هناك مجموعة من المبادئ العامة التى تتفق عليها جميع الدول عند الحديث عن الأمن البحرى، وهى:

1. الحفاظ على حرية الملاحة فى أعالى البحار.
2. تأمين وحماية التجارة الدولية البحرية.
3. ضمان الحوكمة الجيدة لأعالى البحار.
4. تأمين المجال البحرى من تهديدات الدول.
5. منع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مثل (الإرهاب، القرصنة، تهريب المخدراتالهجرة غير القانونية) عبر البحار.
6. الحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجى.

ويلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لم تقدم تعريفًا واضحًا للمقصود بالأمن البحرى، بل كانت هناك إشارات محدودة لمفهوم الأمن، كما يتضح فى حديثها على سبيل التحديد على حق المرور البرئ، وإيرادها عددًا من الأمثلة على السلوك الذى يمثل إخلالًا لهذا المبدأ، وذلك بما يضمن النظام والأمن فى الدولة الساحلية **(Klein, 2011, p.11)**.

ووفقًا للاتفاقية، فإن تهديدات أمن الدولة فى بحرها الإقليمى، يشمل عددًا من الأعمال أبرزها الأنشطة العسكرية لدولة معادية، مثل القيام بأية مناورة أو تدريب بأسلحة من أى نوع، أو أى عمل يهدف إلى جمع المعلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها، وكذلك القيام بإطلاق أية طائرة أو إنزالها أو تحميلها، كما يشمل كذلك أنشطة صيد السمك أو أنشطة البحث أو المسح.

وأقر الأمين العام للأمم المتحدة بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه للأمن البحرى، وبدلًا من ذلك حدد الأنشطة التى ينظر إليها عمومًا على أنها تمثل تهديد للأمن البحرى، ففى تقريره لعام 2008 حول المحيطات وقانون البحار، حدد الأمين العام سبعة تهديدات للأمن البحرى، تتمثل فى التالى:

- الأعمال الإرهابية التى تنطوى على تهديد النقل البحري والمنشآت البحرية.
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة وأسلة الدمار الشامل.
- الاتجار غير المشروع فى المخدرات، خاصة إن حوالى 70% من إجمالى كمية المخدرات تتم مصادرتها أثناء أو بعد نقلها عن طريق البحر.
- الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر والاتجار فى البشر.
- الصيد غر المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، خاصة أنه يمثل تهديدًا للأمن الغذائى.
- الضرر المتعمد بالبيئة البحرية، خاصة التلوث **(Klein, 2011, p.9)**.

ويلاحظ أن التهديدات السابقة أغفلت التهديدات النابعة من الدول، خاصة محاولات بعض الدول فرض سيطرتها على أجزاء من أعالى البحار، أو الاستيلاء على الثورات والموارد الواقعة فى المنطقة الاقتصادية

الخالصة للدول الأخرى، كما فى المحاولات الصينية الرامية للسيطرة على موارد بحر الصين الجنوبى والشرقى **(منصور، وصلاح، 2019، ص ص2-4)**.

- **تعريف أمن الطاقة:**

ارتكز الاقتراب التقليدى فى التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن العرض Security of Supply من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافى من مصادر الطاقة بأسعار فى متناول الجميع. وما يعنيه ذلك من تجنب أزمات الطاقة إلا أن الاتجاهات الحديثة بدأت توسع من أبعاد المفهوم فى ضوء العديد من التطورات والحوادث العالمية التى أكدت على أن أمن الطاقة يتأثر باعتبارات أخرى إضافة إلى أمن الإمدادات من بينها الإرهاب والنزاعات المسلحة وحوداث القرصنة أو ما أصبح يطلق عليه "إرهاب النفط" وحتى الكوارث الطبيعية. كما اتجه فريق إلى توسيع المفهوم ليشمل تأمين طرق وعمليات النقل بحيث أصبح يعرف المفهوم بأنه "تأمين تدفق كميات كافية من مصادر الطاقة يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة" حتى أنه اجتماع مجموعة الثمانى عام 2006 فى سان بطرسبرج تم تعريف أمن الطاقة ليشمل "تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءًا من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها وبذلك فإضافة إلى توافر إمدادات الطاقة وبسعر مناسب، فإن تأمين طرق نقل مصادر الطاقة أصبح أحد الأبعاد المهمة فى سياسات أمن الطاقة العالمية **(أمين، 2018، ص87)**.

**ثانيًا: مركب الأمن الإقليمى كمقاربة نظرية للدراسة:**

تقوم نظرية الأمن الإقليمى على فكرة رئيسية تتمحور حول أن المستوى الإقليمى هو جوهر ومركز التحلل الأمنى فى فهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية، لكن التأكيد على هذا المستوى وجوهريته التحليلية لا يعنى أنه مفصول عن مستويات أخرى ثانوية مثل المستوى الدولى والمحلى، إلا أنها تعتبر المستوى الإقليمى وحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقاتها الإقليمية، حيث يسيطر الإقليم على الأمن مع عدم إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية ومختلف القوى المؤثرة فى المركب الأمنى **(المسلمانى، 2018، ص35)**.

يعرف باري بوزان الأمن الإقليمى على أنه "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها ومخاوفها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق إلى درجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض **(كبايي، 2019، ص15)** يؤكد باري بوزان وأول ويفر فى نظريتهم على إلغاء التركيز على الجانب السياسى/ العسكرى ومركزية الدولة، حيث أن خصائص الدولة حسب الطرح الواقعى لم تعد نفسها، فالتباين فى القوة، الموقع الجغرافى والقدرات الطبيعية والبشرية تتدخل كثيرًا فى تحديد ثقل الدولة وتأثيرها فى العلاقات الأمنية الإقليمية ومن ثم إنتاج ديناميكيات أمنية مختلفة، إضافة إلى ذلك وسع بوزان مفهوم مركب الأمن ليشمل وجود فواعل جديدة وقطاعات أمنية متعددة، ليشير مركب الأمن إلى مجموعة الوحدات التى تكون بينها العمليات الكبرى "الأمننة Securitization أو اللاأمننة Desecuritization أو كلاهما جد مترابط بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة. **(Burry, 1982, p.78)**.

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمى على جملة من المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيما يلى **(شماط، 2014، ص5)**:

1. تعتبر مركبات الأمن الغقليمية المكون الرئيسي للأمن الدولى.
2. يعد العامل الجغرافى أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الأمنى.
3. تنتقل التهديدات بصورة أسهل وأسرع على المستوى الإقليمى، ويعتبر وولت Walt أن العامل الجغرافى عامل فعال فى الأمن.
4. ترتفع درجات الاعتماد الأمنى المتبادل بين اطراف المنطقة الإقليمية، وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.
5. لا يمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية وهذا بسبب أن المركبات تكون أكثر عضة للاختراق.

تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمى فى تحليل المخاطر الأمنية داخل المركب الإقليمى وإظهار العوامل المتحكمة والمؤثرة فى ديناميكيات التفاعل فى مركبات الأمن الإقليمية محكومة بمتغيرات، وهى[1]:

- علاقات العداوة/ الصداقة Enemity/ Amity.
- التخومية Adjacency.
- الاعتماد الأمنى المتبادل Mutual Security Dependence.
- مبدأ الاختراقPenetration Principle .
- مبدأ القوة Force Principle .

## المحور الثانى

## الأهمية الجيواستراتيجية لليمن كدولة مطلة على البحر الأحمر

البحر الأحمر عبارة عن مسطح مائى يقع بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وإفريقيا. تطل عليه كل من اليمن، المملكة العربية السعودية، ومصر، والسودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، وإريتريا، وجيبوتى، ويعد ذا موقع استراتيجى لحركة النقل البحرية، إذ يتصل من الجنوب بالمحيط الهندى عن طريق مضيق باب المندب، ويمتد شمالًا حتى يصل إلى شبه جزيرة سيناء، وهناك يتفرع إلى خليج العقبة وخليج السويس الذى يؤدى إلى قناة السويس ويبلغ طول هذا البحر 1900 كم، ويصل عرضه فى بعض المناطق إلى 300 كم، وتمثل الصراعات فى جنوب البحر الأحمر تهديدًا للأمن والاستقرار والاقتصاد والمصالح الاستراتيجية لكافة الدول المطلة عليه، أو المتحكمة فى المدخل الشمالى عبر قناة السويس، ويمتد تهديده– فى حالة عدم استقرار الأوضاع فيه– ليطال أمن دول الخليج بشكل مباشر، وهى المستفيد الرئيسي من الممر المائى لتسهيل مرور نفطها وتجارتها إلى الشمال والعكس، كما أن التهديد يشمل أمن العالم أجمع وتجارته واستقراره.

إن الحديث عن الأهمية الجيواستراتيجية لليمن يفرض علينا ابتداءًا التطرق بشكل مختصر للأهمية الاستراتجية للبحر الأحمر ذاته ، حيث تعتبر أهمية اليمن جزء من كل.

**أولًا: الأهمية الاستراتيجية لإقليم البحر الأحمر (الشعبي، 2021، ص ص185-231):**

**أما من الناحية السياسية،** فقد لعب البحر الأحمر دورًا محوريًا فى السياسات الدولية للدول الكبرى قديمًا وحديثًا، فقد شهد البحر الأحمر تنافسًا وصراعًا بين الدول الكبرى، اتسم هذا الصراع بضرورة السيطرة على البحر الأحمر، كالتلويح بالقوة العسكرية أو إرسال قوات أو بوارج أو فرقاطات بحرية إلى مياهه.

كما تكمن الأهمية السياسية للبحر الأحمر- أيضًا-، فى أن هناك سبع دول عربية تطل عليه هى (اليمن، السعودية، الأردن، مصر، السودان، الصومال، وجيبوتى) – كما سبق وأشرنا-، حيث تمتد تلك الدول بما نسبته 90% من سواحله، وهو ما يمثل أهمية قومية بالنسبة لأمنها واستقرارها بكل تأكيد، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن الدولتين غير العربيتين المطلتين على البحر الأحمر ( إريتريا التى استقلت عن إثيوبيا عام 1993م، وإسرائيل المحتلة) وارتباط هذه الدول بدول أخرى كالولايات المتحدة وغيرها من الدول الطامحة للسيطرة على البحر، مستفيدة مما حدث لها أثناء حرب 1973م، عندما تم إغلاق مضيق باب المندب أمام الدعم الأمريكى لإسرائيل أثناء تلك الحرب، وهو ما شكل قاصمة الظهر بالنسبة لإسرائيل فى تلك الحرب **(الشعبي، 2021، ص 191)**.

**أما من الناحية العسكرية،** تشكل جزر البحر الأحمر قيمة استراتيجية عسكرية بالنسبة إلى الدول المطلة عليه، ولعل أهميتها تكمن فى انتشارها وموقع بعضها الاستراتيجى المسيطر على مداخله، حيث يمكن استخدام معظمها للأغراض العسكرية، باعتبارها نقاطًا تكتيكية أو قواعد انطلاق للسيطرة على الملاحة فيه. وتتميز جزيرة بريم بمينائها الصغير وبموقعها الذى يتيح التحكم فى منطقة حنيش الكبرى، أما جزيرة زقر فتتميز بقيمة استراتيجية كبرى بفضل ارتفاعها الذى يتيح لها إمكانية مراقبة الأنشطة البحرية التى تجرى فى المياه المحيطة بها ورصدها.

وهناك عوامل أخرى سهلت على الدول المطلة على البحر الأحمر عمليات السيطرة والدفاع عن سواحلها، فقد استفادت من مميزات البحر الأحمر الجغرافية فى تقييد التحركات العسكرية وتحديد حرية المناورة فيه مثل عرضه المحدود فضلًا عن افتقاره إلى العمق الملاحى، والشعاب المرجانية، وحرارة الطقس وجفافه، ثم الافتقار إلى المرافئ العميقة **(الحجار، 2012)**.

**أما من الناحية الاقتصادية،** إذا أردنا معرفة الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، فعلينا معرفة بعض ما يقدمه من خدمات عبور وانتقال للسفن التجارية بين مختلف دول العالم، حيث يمر عبره 14% من حجم التجارة العالمية من كلا الاتجاهين- مضيق باب المندب جنوبًا وقناة السويس شمالًا- إذ تعبره 23 ألف قطعة بحرية سنويًا. وبارتباط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط والقرن الإفريقي وخليج عدن، كممرات بحرية رئيسية وشرايين مهمة للتجارة العالمية، فإن الصراعات هى القاعدة السائدة فى المنطقة فى حين أن الأمن والاستقرار

هما الاستثناء، مما يدل على أن الحروب والأزمات متأصلة فى البنية السياسية لهذه المنطقة ومتجذرة فى خلفيتها التاريخية (**عبد الفتاح، 2020**).

**ثانيًا: الأهمية الجيواستراتيجية لليمن:**

- **<u>موقع الجمهورية اليمنية:</u>**

موقع اليمن الاستراتيجي جعله ساحة صراع محلي وإقليمي ودولي وخصوصاً أنه يقع بين السعودية وسلطنة عمان ويطل على مضيق باب المندب أحد أهم المعابر المائية في العالم.

نحو ألفي كيلومتر هي الحدود التي يشترك فيها اليمن مع السعودية من الشمال، بينما تحد اليمن من جهة الشرق سلطنة عمان، وتشترك الدولتان بحدود يبلغ طولها 288 كيلومتراً. على مسافة قدرها 2500 كيلومتراً، تمتد الجبهة البحرية لليمن، وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب. موقع اليمن البحري إضافة إلى تكوينه من جبهتين مائيتين، يتميز باطلالته على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب. يمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره إحدى وعشرون ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية. هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية. ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر.

اليمن البلد الذي يتربع على احتياطات نفطية وغازية كبيرة جداً، فالإدارات الأمريكية السابقة كانت تدرك ومنذ أمد بعيد أهمية اليمن وما يختزنه من احتياطات هائلة من النفط ويشير السفير الأمريكي السابق لدى اليمن ستيفن سيش: إن محافظات شبوة ومأرب والجوف لديها احتياطات من الغاز بكميات كبيرة أما بالنسبة للنفط فوفقاً لمسح جيولوجي مفصل لشركة (**يو إس جي إس**) يمتلك اليمن خزانات نفطية بحرية ضخمة، ما يبين أن احتياطات النفط غير المستغلة في اليمن هي أكبر من الاحتياطيات في المنطقة، وموقع اليمن له من أهمية للأمن القومي العربي يعد نقطة اتصال تربط بين ثلاث قارات ومحطة تواصل مع حضارة بلاد الرافدين وحضارة بلاد النيل (**عثمان، 2016، ص6**).

- **<u>السواحل اليمنية:</u>**

السواحل اليمنية المطلة على البحر الأحمر، تكتسب أهمية قصوى عززت أهميتها مجموعة الجُزر الواقعة قبالة السواحل الأرتيريا مثل جزيرة حنيش الكبرى والصغرى.وميون المشرفة على ممرات الملاحة الدولية والتي أنشأت عليها الإمارات قاعدة عسكرية. كما كان محل أطماع القوى الاستعمارية منذ القدم (**مطهر، 2018، ص18**).

أ. **أهمية ميناء الحديدة الاستراتيجي:**

تحتل محافظة الحديدة موقعًا جغرافيًّا متوسطًا من الجهة الغربية للبلاد، على أراضٍ أغلبها سهلية صالحة زراعيًّا، بساحل طويل يمتد على الضفة الشرقية للبحر الأحمر بطول 300 كم، يبدأ من مديرية اللحيَّة شمالً حتى مديرية الخوخة جنوبًا. ويعد ميناء الحديدة ثاني ميناء يمني بعد ميناء عدن، وأحد أكبر الموانئ على البحر الأحمر، ويقع تقريباً، في منتصف الساحل اليمني المشاطئ له. ويتصل بمناطق انتظار السفن عبر قناة ملاحية طولها 11 ميلً بحريّاً، وعرضها 200 متر، ويمكنه استقبال السفن التي تصل حمولتها إلى 31000 طن، وغاطسها 9.75 أمتار، وطولها 200 متر، ويمر منه في الوقت الراهن أكثر من % 70 من واردات الغذاء والمساعدات الإنسانية. لذلك يعد البوابة الجنوبية لمنطقة الشرق الأوسط ، وهو أحد أكبر الموانئ على البحر الأحمر، ويتمتع بعدد من المزايا منها قربه من الخطوط الملاحية العالمي بالإضافة إلى أنه محمي من الظواهر الطبيعية كرياح والأمواج وتنتشر مقابل سواحل محافظة الحديدة أكثر من 40 جزيرة، أكبرها جزيرة كمران المأهولة بالسكان، وعلى بعد 100 ميل بحري من مضيق باب المندب يقع أرخبيل حُنيش، الذي تنتظم جزره قبالة سواحل مديرية الخوخة، ومن أبرزها: حنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وسيول حنيش، وكذا جزيرة زقر، التي يوجد فيها أعلى قمة جبلية في البحر الأحمر، بارتفاع يصل إلى 2047 قدماً ( 624 مترًا) فوق مستوى سطح البحر، فيما يتفاوت بُعد كل منها عن ساحل محافظة الحديدة بين 20 إلى 45 ميلً بحريًّا. وتعد مدينة الحديدة المركز الإداري للمحافظة، ويقطنها نحو 400 ألف نسمة، وتتصل بالعاصمة (صنعاء) عبر طريق إسفلتية طولها 226 كم.

تبلغ مساحة الميناء الداخلية حوالي ثلاثة ملايين متر مربع، ويضم ثمانية أرصفة، إجمالي طولها 1461 مترًا، وبغاطس 10 أمتار في حالة الجزر، إضافة إلى رصيفين آخرين في حوض الميناء، طولهما 250 مترًا، تُفرَّغ فيهما شحنات ناقلات النفط ومشتقاته الأخرى، كما يتبع الميناء عدد آخر من الساحات الواسعة الواقعة إلى جانب مرفقه الرئيس إلى جانب ذلك، يتمتع الميناء بعدد من المزايا البارزة، منها قربه من الخطوط الملاحية العالمية وعدم تعرضه للرياح الموسمية. يتمتع بالحماية من الظواهر الطبيعية (أمواج، ورياح، وتيارات مائية) ويوفر هذه الحماية ساتر طبيعي يعد امتداداً لأرضية الميناء، يسمى " لسان الكتيب"، الذي يلتف حول الجانب الغربي للميناء في شكل نصف قوس باتجاه الشمال ، ويبلغ طوله 6 أميال ومتوسط اتساعه 400 ياردة، وينتهي اللسان بنقطة تسمى "رأس الكتيب"، ويقع بين هذا الرأس والبر الرئيس في الناحية الأخرى، خور الكتيب، الذي يشكل نظاما مختلطا من البحيرات والشعاب المرجانية. كما يوجد في نهايته الشمالية حاجز ومرسى غير محمي، يتراوح عمقه بين أربع إلى خمس قامات. وقد تعرض ميناء الحديدة وهذا المرسى لعدد من هجمات طيران العدوان منذ بداية الحرب في مارس/آذار 2015 ، نجم عنها أضرار كثيرة في الوسائل والمعدات. **(سعد الدين، 2015، ص34).**

**2. مضيق باب المندب:**

يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بالأهمية بعد مضيقي ملقا وهرمز،ويمكن إعتبار مضيق باب المندب، ( 25 إلى 29 كلم، عرضًا) من أهم المعابر المائية، الضرورية لحركة التجارة ونقل الطاقة، في العالم، إذ تتحرك عبره حوالى 15 % من السفن العالمية ذهابًا وإيابًا.

يقع المضيق ما بين سواحل اليمن من الشرق، وجيبوتي من الغرب، وتقع فيه جزيرة بريم اليمنية، والتي تقسمه إلى معبرين شرقي بعرض 3 كلم، قليل العمق ) 30 مترًا(، وغربي بعرض حوالى 22 كلم، وبعمق حوالى 300 متر، وهذا المعبر هو الأكثر اعتمادًا لحركة السفن. ولا يمكن فصل هذا المضيق من الناحية الاستراتيجية عن خليج عدن واليمن وبحر العرب والصومال من جهتي الجنوب والشرق، وكذلك عن إثيوبيا وإريتريا من جهتي الشمال والغرب. إضافة الى امتلاك اليمن للعديد من الجزر ذات الموقع الهام والتي تضاعف من الأهمية الاستراتيجية لموقعه البحري، وبخاصة جزيرة سقطرى مضيق باب المندب يمتد في المياه الإقليمية لثلاث دول هي اليمن وجيبوتي وإريتريا ويستمد أهميته من أنه المنفذ الوحيد المتحكم تماماً في البحر الأحمر من الناحيتين العسكرية والتجارية) **(مطهر، 2021، ص65)**.

إن السيطرة على هذا الموقع الجغرافي، والتحكم بمضيق باب المندب يعد حاجة استراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى العالمية الكبرى وفي مقدمتها الصين وروسيا، إضافة إلى حاجته الموضوعية للقوى الإقليمية الكبرى المتنافسة والراغبة في توسيع نفوذها الإقليمي لضمان أمنها الإقليمي والاستراتيجي، حيث توجد قواعد عسكرية من دول مختلفة في المنطقة بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، إلى جانب انتشار واضح لأساطيل هذه الدول لمراقبة خليج عدن وحماية الممر المائي من عمليات القرصنة، فضلا عن تطورات الحرب في اليمن الذي يواجه صراعا وحربا تدور رحاها بين قوى محلية مدعومة بأخرى إقليمية ودولية **(مطهر، 2021، ص66)**:

**3. جزيرة ميون أو جزرة بريم:**

هي جزيرة بركانية في مدخل مضيق باب المندب، تتبع الجمهورية اليمنية، وتبلغ مساحتها 13 كم ² وترتفع إلى منسوب 65 م، كما تحتل جزيرة ميون أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية فهي الجزيرة التي تقع في قلب مضيق باب المندب ويعول عليها أن تكون الدعامة الرئيسية للجسر المزمع إقامته ليربط مدينة النور على البر اليمني بالساحل الجيبوتي، هذا المشروع الكبير الذي تحدث عنة ضابط المخابرات السعودي في ملتقى دغوس واشترط لتنفيذه التطبيع مع إسرائيل **(الشرجبى، 2018، ص4)**.

## المحور الثالث

## اليمن بين سندان القوى الإقليمية ومطرقة القوى الدولية

يمتد البحث عن مسببات الأزمة فى اليمن ليشمل كافة مستويات التحليل ( المحلية– الإقليمية – العالمية)، فالموقع الاستراتيجى لليمن من جهة ومجاورته لمنطقة الخليج العربي من جهة ثانية وتدهور أوضاعه الداخلية

من جهة ثالثة(**أبو زيد، 2017، ص ص 74-75**)، كلها كانت عبارة عن محفزات لاندلاع الحراك الاجتماعى والسياسى فى اليمن وتطوره ليصبح أزمة يصعب حلها.

**أولًا: التجاذبات السياسية الإقليمية فى اليمن:** تعاظم دور الفاعلين الإقليميين خلال السنوات الأخيرة على حساب الدولة اليمنية وسيادتها، وذلك فى ظل معاودة أصوات تطالب بتقسيم اليمن وزيادة نشاطات الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تراجع دور الأحزاب السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (**الصفارى، 2020، ص37**).

وتتصدر كل من السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة قائمة الفاعلين الإقليميين المتدخلين فى اليمن فيما تأتى سلطنة عمان ودولة قطر فى المرتبة الثانية. بينما اقتصر دور بقية الدول العربية على المشاركة العسكرية إلى جانب السعودية ضد اليمن فيما عرف بعاصفة الحزم.

**تكمن الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لإيران** فى كونه منفذًا على البحر الأحمر ومن ثم على إسرائيل، ولهذا الغرض تستخدم إيران فى اليمن مقاربة سبق لها وأن استخدمتها فى لبنان والعراق وفى قطاع غزة، وتتمثل فى دعم المتمردين فى المناطق التى يصعب فيها التوصل إلى حل عسكرى، ثم تطرح نفسها بعد ذلك كراعى لمفاوضات السلام بعد أن يتم إنهاك الخصم عسكريًا. كما تسعى إيران إلى فتح عدة جبهات من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ضد المصالح الأمريكية والسعودية حتى يتسنى لها إظهار قدرتها لحلفائها قصد كبح عجلة المفاوضات حول برنامجها النووى (**بولعراس، 2016، ص282**).

**وأما المملكة العربية السعودية** فتربطها مع الجمهورية اليمنية أطول حدود مشتركة تُقدر بحوالى 1470كم، وهى تعد الدولة الأكثر تداخلًا ونفوذًا فى اليمن. لذلك نجد أن المملكة العربية السعودية سعت إلى حفظ أمنها القومى عن طريق التدخل العسكرى المباشر فى اليمن تحت مبرر استعادة الشرعية فيما عرف ب "عاصفة الحزم" بعد الانقلاب الذى قاده الحوثيون على السلطة الشرعية بهدف مواجهة النفوذ الإيرانى فى المنطقة، إلا أن السبب الأساسى فى هذا الاندفاع الخليجى يعود إلى الموقع الجغرافى الذى يحتله اليمن، حيث أن أمن اليمن واستقراره هو مكون أساسى ومهم من مكونات الأمن الجماعى لدول مجلس التعاون الخليجى(**منى ، 2018، ص46**). بالإضافة إلى الأطماع الاقتصادية وبخاصة السيطرة واستئجار آبار النفط فى محافظة الجوف ومأرب الذى يفوق إنتاجها إنتاج دول الخليج مجتمعة.

**أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة،** فقد برزت أطماعها فى اليمن وعلى وجه التحديد فى الجزء الجنوبي من اليمن ( أرخبيل سقطرى ومضيق باب المندب) عام 2000م، أثناء حكم الرئيس السابق على عبد الله صالح، واتخذت من بعض مجالات التنمية بابًا لبلوغ ذلك. ثم جاء تدخلها العسكرى فى تحالف دعم الحكومة المعترف بها دوليًا بطلب من السعودية ليوسع هذا الباب. تجلت أولويتها فى اليمن فى السيطرة على الموانئ الهامة والجزر، ومن ذلك موانئ أرخبيل سقطرى، فهى تسعى من وراء نفوذها فى هذا الأخير إلى تعزيز دورها التجارى فى منطقة خليج عدن، ضمن استراتيجيتها للسيطرة على الممرات البحرية لرسم معالم مستقبل التجارة البحرية فى

البحر الأحمر، وغربي المحيط الهندى والحفاظ على تفوق ميناء "أرخبيل على" فى دبي كمركز محورى للتجارة عبر الإقليمية. كما يرمى التموضع العسكرى الإماراتى فى سقطرى إلى تحقيق نفوذ عسكرى بحرى خارج مضيق هرمز، بما يعزز موقفها من أى مواجهة محتملة مع إيران. ويندرج ضمن الدوافع والأهداف الإماراتية مواجهة النفوذ العسكرى التركى فى البحر الأحمر والقرن الإفريقى. كما يمد النفوذ الإماراتى فى سقطرى روابط تعاون قوية مع الكيان الإسرائيلي فى مجالات الشراكة العسكرية والأمنية القائمة بينهما، خصوصًا بعد توقيعهما "الاتفاق الإبراهيمى" عام 2020 والذى كشف عن وجود تنسيق عال من الجانبين. كما هدفت الإمارات إلى تطويق سلطنة عمان نظرًا للخلافات السياسية والتاريخية والجغرافية بينها ومسقط من خلال سيطرتها على المحافظات الجنوبية المحاذية للحدود العمانية عبر استحداثها للأحزمة الأمنية وتكوين ميليشيات. وهو الأمر الذى أصبح يشكل حجر الزاوية فى مسار الأزمة ويحدد اتجاهاتها ويضبط تفاعلاتها الراهنة صعودًا وهبوطًا(**عيسي وآخرون، 2020، ص149**).

**وبالنسبة لإسرائيل** فإن مطامعها فى اليمن قديمة تهدف إلى التمكن من السيطرة على البحر الأحمر وباب المندب وتصفية القضية الفلسطينية، حيث تعود هذه المطامع إلى عام 49 عندما قام العدو الإسرائيلي بالسطو على قرية أم الرشراش القرية المصرية التى تقع بين طابا والعقبة وحولها العدو إلى ما يسمى اليوم بميناء "إيلات"، ومطامعها فى جزيرتى تيران وصنافير ولديها الآن مطامع فى باب المندب بغرض إنشاء قواعد عسكرية. ومع التطبيع الأخير الذى وقع بين إسرائيل والإمارات من جهة، وبين إسرائيل ودولة البحرين من جهة أخرى فإنه على عكس ما يروج له من كون الاتفاقية سوف تزيد الاستقرار فى دول الخليج، فإن جلب إسرائيل بشكل رسمى وعلنى إلى منطقة الخليج العربي وإلى فناء إيران الخلفى من شأنه أن يزيد التوترات فى المنطقة، كما أن هذا التطبيع سوف يمنحها قوة أكبر فى مباشرة سياستها العدوانية فى اليمن والقرن الإفريقي، وهو ما سوف يسهل عليها تحقيق أطماعها فى المنطقة **(بوعزة، 2021، ص ص 786-787)**.

**ثانيًا: التجاذبات السياسية الدولية فى اليمن:**

تتحدد التجاذبات العالمية للأزمة اليمنية فى التدخلات الأجنبية التى تضطلع بها **الولايات المتحدة الأمريكية** فى اليمن، حيث يلاحظ التغيير فى طبيعة هذه التدخلات فبعد اقتصارها على التدخلات السياسية التى اتضحت على نحو جلى فى الدور الذى قامت به لإزاحة الرئيس السابق" على عبد الله صالح" من السلطة عبر دعمها للمبادرة الخليجية فى نوفمبر 2011م، ثم تطورت هذه التدخلات لتشمل الحضور العسكرى الذى بات واضحًا فى عدة محافظات يمنية بحجة مجابهة تنظيم القاعدة الإرهابى عن طريق تزويد الدول المشاركة فى التحالف وفى مقدمتها السعودية والإمارات بدعم لوجستى، غير أن الأهداف الخفية للتدخلات الأمريكية فى الأزمة اليمنية الحالية تكمن فى الرغبة للسيطرة على الثروات الطبيعية وكذا المواقع الاستراتيجية خاصة الممرات والمنافذ البحرية. وهو ما يفسر طغيان البعد الأمنى فى السياسة الخارجية الأمريكية على حساب البعد السياسى وتقوية

مؤسسات الدولة والممارسات الديمقراطية، أدى إلى تجاهل انحرافات دولة الإمارات فى اليمن(**الصفارى، 2020، ص66** ).

ولم تقتصر التدخلات العالمية فى أزمة اليمن على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل امتدت إلى قيام **المملكة المتحدة** "**بريطانيا**" والتى تتمتع بخلفية سياسية عن اليمن نتيجة لماضيها الاستعمارى فى جنوب اليمن، حيث كشفت صحيفة "ديلى ميل " البريطانية فى تقرير نشرته فى نوفمبر 2017م عن دور لندن فى الحرب باليمن وأطلقت عليها تسمية "الحرب القذرة". وأفاد التقرير بيع بريطانيا أسلحة وتقديم الدعم للسعودية، وذلك بعد طلب من الرئيس "عبد ربه منصور هادى" إذ قامت بإرسال قوات عسكرية للوقوف على أهبة الاستعداد قبالة السواحل اليمنية(**نعمه، 2016، ص 178**). وهو ما يوضح أن لبريطانيا أهداف استراتيجية غير معلنة تتعلق بمحاولة استرجاع ارثها الاستعمارى فى المنطقة الجنوبية باليمن خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

تعد **الصين** دولة صاعدة فى الساحة الدولية، لديها خطط اقتصادية كبيرة، تقع اليمن وتحديدًا عدن بحكم موقعها الجغرافى فى صدارة اهتماماتها فى مشروع طريق الحرير الذى تهدف من خلاله إلى زيادة صادراتها التجارية وتعزيز علاقاتها وحضورها فى دول المنطقة. فالبلد المطل على باب المندب تمر عبر مضيقه أكثر من 67% من التجارة بين الصين وأوروبا، والتى تعتبرها الصين أحد أهم مقومات الاقتصاد الصينى، فحجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 بلغ ما يقارب 586 مليار دولار، وهو رقم كبير يفوق كثيرًا حجم التبادل التجارى بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التى كانت الشريك التجارى الأكبر. وليس تجارتها مع أوروبا فحسب، بل إن هذا الممر المائى الحيوي يعبر منه أكثر من 20% مما تستورده الصين من طاقة، ففى حين تتوسع الفجوة بين ما تنتجه الصين من نفط وما تتاج إليه من نفط، يصبح الحديث عن باب المندب مسألة أكثر أهمية لأمن الطاقة الصينية. فجميع هذه المصالح الاقتصادية مرتبطة بالأزمة اليمنية الحالية، غير أنه ومن جهة أخرى أدى تشابك المصالح الاقتصادية الصينية مع كل من السعودية وإيران إلى ازدوجية الموقف الصينى اتجاه الأزمة اليمنية، وهى ازدواجية يمكن ملاحظتها بسهولة، ففى حين يكرر السفير الصينى لدى اليمن دعم بلاده للحكومة الشرعية، فإن الخارجية الصينية تستقبل رسميًا ممثلى أنصار الله الحوثيين عند زيارتهم لبكين(**أبو عسر، 2021، ص ص 15-16**).

فالملاحظ على هذه التدخلات الإقليمية منها والعالمية أنها وجدت فى البيئة الداخلية اليمنية من نخب وقوى سياسية الأرضية الملائمة التى ساعدتها على التواجد فى المنطقة وتنفيذ مشاريعها كل حسب منهجه وأدواته.

## المحور الرابع

## تداعيات تنافس القوى الإقليمية والدولية فى اليمن على أمن البحر الأحمر

يعتبر أمن البحر الأحمر وامتداده فى القرن الإفريقي معقد للغاية وذلك بسبب أهميته الاستراتيجية والجيبوليتكية والجيواستراتيجية، ولا شك أن انعكاس الأوضاع حوله تؤثر عليه وتجعله مسرحًا للصراعات الإقليمية والدولية منذ

كانت قناة السويس ومضايق تيران وباب المندب عوامل دفعت بصورة مباشرة فى نشوب حروب وصراعات، ولذلك نجد أن هناك متغيرات فى الساحة الدولية والإقليمية ستنعكس على أمن البحر الأحمر سلبًا أو إيجابيًا وذلك لارتباطه بها، ومن أهم تلك الأحداث:

1. سعى واستمرار العديد من الدول للتوسع والتحكم فى الموانئ والمناطق الحاكمة من خلال إيجار الموانئ والقواعد المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندى بهدف التحكم فى طرق التجارة العالمية وتأمين قواعد وخطوط الملاحة لقواتها وذلك من أجل دعم ومساندة أى خطط مستقبلية لتوسيع نطاق العمل العسكرى إذا اقتضت الحاجة لذلك بالإضافة إلى وجود أسباب ومبررات من قبل دول المنطقة لدعوة أطراف دولية وإقليمية مثل دعوة السودان لروسيا من خلال تقديم وتسهيلات لها فى منطقة البحر الأحمر باعتبار أن ذلك يوفر حماية وتأمين لدول المنطقة فى مواجهة أطراف أخرى وبالتالى أصبحت منطقة البحر الأحمر تشكل فضاءات ومجال لاستقطاب القوى الدولية والإقليمية الطامحة علبه من العقود التاريخية.

2. استمرار الحرب فى اليمن التى انطلقت منذ مارس 2015 وعدم الوصول إلى تسوية ومحاولة كافة الأطراف واللاعبين فرض أوضاع جديدة على الأرض.

لاشك أن التنافس والصراع الدولى والإقليمى حول المياه والنفط والموارد المائية يستند على العديد من الأهداف المعلنة وأخرى خفية، وهى كالتالى:

**1. الأهداف المعلنة لعملية التنافس الإقليمى والدولى(رستم، 2020، ص 46):**

أ. حماية حرية الملاحة

ب. مرافقة ناقلات النفط والسفن التجارية التى تحمل علم تلك الدول.

ت. مكافحة القرصنة وعدم السماح بعودتها مرة أخرى.

ث. حماية المصالح الخاصة بتلك الدول.

ج. مكافحة الإرهاب ودعم السلام.

ح. قواعد للانطلاق لتنفيذ عمليات ومهمات عسكرية منها (حرب اليمن).

خ. الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء والحلفاء.

**2. الأهداف غير المعلنة للتنافس الإقليمى والدولى (رستم، 2020، ص47):**

أ. وضع اليد على الثروات والإمكانيات والسيطرة على الأسواق.

ب. الاستيلاء على المنطقة الاستراتيجية والمضطربة.

ت. التدخل فى الشئون الداخلية تحت مظلة أى دعاوى أو التأثير على مواقف تلك الدول.

ث. التغلغل داخل القارة الإفريقية.

ج. فرض الهيمنة العسكرية والأمنية.

ح. إضعف أطراف أخرى فى المنطقة أو مراقبة تحركاتها والحد من تأثيرها.

خ. مواجهة نفوذ دول أخرى ومنع إجراءات سياسية واقتصادية أو محاصرة أطراف أخرى واختراق المنطقة.

**المخاطر والتحديات الأمنية فى البحر الأحمر فى ظل الأزمة اليمنية:**

يعتبر اليمن الحلقة الأضعف فى الدول التى نشأ فيها الحراك الشعبي سنة 2011، فيما يتعلق بتعرضه للتدخلات الخارجية وضعف قدرته على المقاومة من الداخل، حيث لا يزال يعانى ويلات الأجندات الأجنبية التى عملت على إضعافه ومن ثم السيطرة على موارده المادية والتحكم فى موقعه الجيواستراتيجى الذى يطل على أهم طرق التجارة الدولية. كما أن تواجد تنظيم القاعدة وازدياد أعمال القرصنة البحرية فى مياهه الإقليمية تعد سببًا رئيسيًا للتدخل السياسى والأمنى فى الشأن اليمنى، حيث أسهم هذا التدخل فى تعميق حالة الانقسام السياسى اليمنى وتسبب بحرب أهلية صعب إيجاد حل لها بسبب سعى بعض القوى الدولية بأن يبقي اليمن كمنطقة نفوذ خاصة به **(المسورى، 2020، ص ص71-72)**. ويلاحظ ذلك من خلال تتبع مراحل النزاع بالمنطقة حيث كان للتدخل الإيرانى فى اليمن الأثر الكبير على استقرار دول المنطقة التى رأت فى ذلك التدخل خطرًا كبيرًا على أمنها، لاسيما أنه لا يخلو من الأهداف الاستراتيجية التى تخدم إيران التى سعت للسيطرة على الحدود التى تربط اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجى، وكذا مضيق باب المندب بهدف مساومة الوجود الأمريكى فى اليمن. حيث أن استيلاء الحوثيين والقوى المؤيدة لهم على مضيق باب المندب سنة 2015 مثل السيطرة على الجانب اليمنى من المضيق ثم الاتجاه بحوالى 160 كلم باتجاه عدن بعد حملة من القصف الجوى السعودى المصرى استهدفت بدرجة كبرى تأمين الممر والبحر الأحمر. وبحلول 2017 أطلقت قوات التحالف بقيادة السعودية حملة عسكرية جديدة لتأمين المضيق سميت بـ "الرمح الذهبى" "Golden Spean" التى كان الهدف منها تحرير عدة موانئ على غرار ميناء الحديدة، المخا، ميدى، وغيرها، وقد مثل تحرير هذه الموانئ التحدى الأهم بالنسبة لقوات التحالف وكذا القوى العالمية صاحبة المصالح الاقتصادية بالممر. هذه التدخلات والتطورات سمحت بتحول النزاع اليمنى إلى أزمة إقليمية ساهمت التدخلات الخارجية فى إيجادها وعملت على تعقيد مساراتها وإطالة أمدها، فالدعم الإيرانى للحوثيين أسهم فى تعنت وتصلب مواقفهم، فى حين تسبب الدعم الإماراتى للمجلس الانتقالى الجنوبى فى إضعاف موقف وقدرة الحكومة الشرعية على استعادة سيطرتها على الأراضى التى احتلها الحوثيون، وهو ما أعاق كل الحلول السلمية المقترحة لحل الأزمة فى اليمن**(غريب، 2020، ص59)**.

فى ضوء تلك المعطيات سالفة الذكر تمثلت أهم التحديات والتهديدات الأمنية فى البحر الأحمر فيما يلى **(جبريل، 2022)**:

1. عسكرة المنطقة والتواجد العسكرى الكثيف يكون قابل للانفجار فى أى وقت من الأوقات وسيجعل البحر الأحمر مسرحًا للعمليات وما يتبع ذلك من عواقب وخيمة.
2. التعرض للمنشآت البحرية وكذلك القطع البحرية من سفن تجارية وناقلات نفط أو غاز، وذلك لتصفية حسابات بين أطراف لديها مواجهات واختلافات وهى تنشط فى المنطقة.

3. الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة للقيام بأعمال عدائية أو استخباراتية من قبل بعض الدول للتأثير على الأمن والاستقرار الداخلى لدول البحر الأحمر(**أمين، 2018، ص 89**) .

فعلى الرغم من تراجع معدلات جريمة القرصنة البحرية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ظروف الحرب وعدم الاستقرار فى اليمن فى دفعت القراصنة الصوماليين إلى استغلال هذا الأمر والعودة لتنفيذ عدد من العمليات منذ بداية عام 2017م، هذه الحوادث رغم محدودية عددها، إلا أنها أكدت أن القراصنة الصوماليين مجهزون عسكريًا بشكل جيد بأسلحة أتوماتيكية وأر بي جي وفى بعض الأحيان يستخدمون الزوارق الصغيرة. ورغم إن العدد محدود نتيجة للعمليات البحرية الجارية حاليًا فى المنطقة، إلا أنه يعنى أيضًا أن القراصنة الصوماليين يستعدون لانتهاز أى ثغرة للقيام بعملياتهم واستئناف نشاطهم مرة أخرى. وهو الامر الذى من شأنه التأثير على حرية الملاحة والتأثير على أمن الطاقة العالمى.

3. زراعة وانتشار الألغام البحرية بهدف التأثير فى حركة وحرية الملاحة البحرية فى البحر الأحمر(**أمين، 2018، ص90**)، فمنذ بدء عمليات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية لاستعادة الشرعية فى اليمن عام 2015 م، لجأت الميلشيات الحوثية، وفى كل مرة يتم تضييق الخناق عليها، إلى توظيف مضيق باب المندب، ومن الأساليب التى انتهجتها وضع الألغام البحرية فى مياه البحر الأحمر وتحديدًا منذ يناير 2017م مع بدء عملية "الرمح الذهبي" التى قامت بها القوات الموالية للرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى مدعومة بقوات التحالف بهدف استعادة السيطرة على المناطق الساحلية بما فيها ميناء المخا والحديدة.

هذا وتُعد الألغام البحرية واحدة من أقدم الأسلحة التى تستخدمها البحرية حيث تعد الأرخص والأكثر إتاحة الأكثر فتكًا ومن الصعب اكتشافها، كما أن البحرية الأمريكية هى الوحيدة التى لديها قدرة على محاربة الألغام البحرية.

وفقًا لتقرير مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية US Office of Naval Intelligence صدر فى مارس 2017م، فقد حذر التقرير السفن التجارية من مخاطر الألغام البحرية فى مضيق باب المندب قرب ميناء المخأ.

وفى مارس 2017م أعلنت القوات البحرية الملكية السعودية عن اكتشافها ألغامًا طافية قرب شواطئ اليمن حيث تمت الإشارة إلى أنها رغم كونها بسيطة الصنع، إلا أنها تشكل تهديدًا ليس فقط للسفن التجارية ولكن حتى للمساعدات الإنسانية القادمة لليمن.

**4.** إرهاب النفط والطاقة، إضافة إلى حوادث القرصنة والألغام البحرية، نفذت الميلشيات الحوثية العديد من الحوادث الإرهابية التى وجهت للسفن التجارية وناقلات النفط العابرة قرب السواحل اليمنية، كما تجدر الإشارة إلى استخدام الحوثيين لميناء الحديدة لنقل الأسلحة القادمة إليهم من اليمن(**أمين، 2018، ص90**).

5. **المخاطر البيئية بسبب استخدامات** علمية وصناعية وتجارب وممارسات عشوائية وجائرة أو نتيجة لأنشطة عسكرية خاصة فى ظل وجود أجنبى كثيف بالمنطقة وحولها.
6. التوترات والتهديدات غير النمطية بسبب تنوع وغموض أهدافها وخطورة آثارها وتعدد الجهات التى تستخدمها.

**خاتمة الدراسة:**

أخيرًا، يمكن القول أن هناك عوامل وتحديات كثيرة تهدد أمن البحر الأحمر ومستقبله خصوصًا إذا أمعنا النظر بالواقع الذى تعيشه المنطقة وما حولها، وقد توصل الباحث لعدد من النتائج، أهمها:

أ. أصبحت منطقة البحر الأحمر تتأثر بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية نسبة لترابطها واتصالها ولأهميتها الاستراتيجية والجيبوليتكية.

ب. حماية المصالح والمكتسبات والسيطرة والنفوذ على منطقة البحر الأحمر كانت دومًا حاضرة فى تاريخ البحر الأحمر القديم والحديث وإن تغيرت الدواعى والمبررات.

ت. تأثر مسار وتاريخ البحر الأحمر بالأحداث الداخلية لدوله والخارجية للفاعلين الدوليين خاصة فى مسألة النزاعات الإقليمية، حروب الحدود، الإرهاب، القرصنة البحرية، الهجرة غير الشرعية، حروب الموارد والتى كانت سببًا جاذبًا للأطراف الخارجية، فكل الشواهد تؤكد على أن البحر الأحمر أصبح عاملًا هامًا يسهم فى التطورات العسكرية والسياسية فى المنطقة كلها والصراعات الإقليمية تتطور إلى استقطاب دولى.

ث. لا تزال منطقة البحر الأحمر تمر بظروف وفترات غاية فى الخطورة والحساسية بسبب التوترات الإقليمية والأوضاع غير المستقرة بشكل عام وذلك سيوجد حالة من التعقيد والتوتر المستمر وعدم الاستقرار بحيث لا يمكن لدولة أن تبقي بمنأى عن التأثر بتلك الأوضاع أو التفاعل معها أو التعامل مع تداعياتها.

ج. تزايد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ستنعكس على زيادة المصالح والأطماع، وهذا يترتب عليه الصراع بأشكاله المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية ولا شك أن الأطراف المحلية ستدخل فى هذه المواجهة.

ح. توفر أسباب عديدة لحدوث أزمات حادة مستقبلًا فى منطقة البحر الأحمر أو تأثره بأزمات فى مناطق قريبة أو مرتبطة به أيضًا قائمة مفتوحة سواء بفعل قوى إقليمية أو دولية ونتيجة لتعارض الأهداف والمصالح ولا شك أن ذلك سينعكس على الأمن البحرى فى البحر الأحمر والذى يتمثل فى تهديد تدفق التجارة البحرية والتأثير على البيئة البحرية والأمن الغذائى والأمن الإقليمي للدول المطلة عليه (متشاطئة) (رستم، 2020، ص ص 37-38).

خ. التلازم والترابط الشديد بين أمن المنطقة العربية وفى القلب منها الخليج العربي وأمن البحر الأحمر، وعليه فإن أى تهديد لأمن الملاحة البحرية هو تهديد لأمن واستقرار الدول العربية والعكس صحيح.

وعليه، يري الباحث أنه يتعين علينا أن نسلك سبل متنوعة لتحقيق الأمن القومى العربي وحمايته من التهديدات المختلفة، بما فى ذلك التهديدات التى تستهدف المضايق والممرات البحرية، عن طريق التصدى بكل الوسائل الممكنة لنفوذ القوى الإقليمية والدولية وأطماعها للسيطرة عليها، التأكيد على احترام قواعد القانون الدولى ذات الصلة وتفعيل المسؤولية الدولية إزاء انتهاكها، وضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمات المستحكمة فى عدد من الدول العربية وعلى رأسها "اليمن"، نظرًا للتأثيرات السلبية لاستمرار تلك الأزمات واتخاذها ذريعة للتدخلات الخارجية فى المنطقة.

# قائمة المراجع

**أولًا: المراجع باللغة العربية:**


1. أبو زيد، أحمد محمد. (2017) **معضلة الأمن اليمنى– الخليجى: دراسة فى المسببات والانعكاسات والمآلات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 414.
2. أبو عسر، صالح حسن. (2021) **الأزمة اليمنية فى منظور السياسية الصينية**، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية.
3. أمين، خديجة عرفة. (2018) **مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة**، دورية دراسات، المجلد 5، العدد1، ص ص85– 93.
4. بولعراس، فتحى. (2016) **السياسة الخارجية الإيرانية فى الشرق الأوسط بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44.
5. بومليك، نوال و تيغرة، زهرة. (أكتوبر 2021) الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية الأمن الإقليمى كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، ص ص 463–477.
6. جبريل، سهام عز الدين. (ب.ت) مهددات أمن البحر الأحمر وتداعياتها على الأمن القومى العربي.
7. الحجار، محمد صبحى. (2012) الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل 1980، مجلة الدفاع الوطنى، العدد 81، تاريخ الدخول على الرابط، 20 فبراير 2022، متاح على الرابط التالى:
   a. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%BD9%85%D8%A7-%D9%82%D8%A8%D9%84-1980
8. الحربي، سليمان عبد الله. (2008) مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
9. ربيع، حامد. (1984) نظرية الأمن القومى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط، (القاهرة: دار الموقف العربي).
10. رستم، جمال عبد الرحمن. (2020) التنافس الإقليمى والدولى فى البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة، آفاق سياسية، العدد 52، ص ص35– 49.
11. سعد الدين، نادية. (2015) التغلغل الإسرائيلى فى البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، العدد 292.
12. شحماط، محمد.(2014)الأمن الإقليمي فى ظل التهديدات الأمنية الجديدة: التحديات والرهانات الأمنية فى منطقة شمال إفريقيا بين فرض الاحتواء ومخاطر الانتشار، ورقة مدخلة مقدمة فى ملتقى دولى بجامعة سكيكدة، ص5.
13. الشرجبي، إدريس. (2018) الأهمية الاسراتيجية والجيوسياسية للساحل اليمنى، صنعاء.
14. الصفارى، مطهر. (2020) جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي.
15. عبد الفتاح، منى. (2020) مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر: دلالات التوقيت، تاريخ الدخول 18 نوفمبر 2022، متاح على الرابط التالى:
   a. https://www.independentarabia.com/node/85881/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%AA
16. عثمان، سامى عبد العزيز. (2016) أمن البحر الأحمر أبعاد ومخاطر، (القاهرة: دار الكتب المصرية).

17. عيسي، أحمد محمد وآخرون. (2020) تداعيات التدخل الدولى فى إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجًا، (ألمانيا: المركز الديمقراطى العربي)، تاريخ الدخول 17 أغسطس 2022، متاح على الرابط التالى: https://democraticac.de/?p=65823

18. غريب، سلطان على. (2020) الأزمة اليمنية (2011–2020) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية).

19. كبايى، صليحة. (2012) الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدى والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38.

20. المسلمانى، أحمد. (2018) الهندسة السياسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

21. المسوري، عبد الله حسين. (2020) الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011– 2020)، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية).

22. مطهر، نجيبة محمد. (2018) دروس من حرب الساحل المغربي، (صنعاء: مكتبة الجيل).

23. منصور، شادى عبد الوهاب، وصلا، على. (2019) كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحرى؟، دورية اتجاهات الأحداث، العدد 30، ص ص 2–23.

24. منى، بومعزة. (2018)التدخل العسكرى لدول التحالف العربي فى اليمن، مجلة حوليات، الجزء الثانى، العدد 32.

**ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. Barry, Buzzan.(1982) **People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations**, (London: Wheatsheaf Books).

2. Bueger, Christian &Edmunds, Timothy. (2017) **Beyond Sea blindness: Anew Agenda for Maritime Security Studies**, International Affairs, vol 93, No.6.

3. Edwards, James. (25 Apr.2019) **The Yemen Conflict & the Implications for Maritime Security**, Available at: https://www.ukmto.org/ /media/ukmto/mievom-notes-pdf/indian-ocean/2019/apr/20190410 mievom_dubai_msay_yemen_cpo mcgarva.pdf?rev=268d02ccbd354051a2b454b9b3a89443

4. Fantaye, Demessie. (2014) **Regional Approaches to Maritime Security in the Horn of Africa**, FES Peace and Security Series No. 16 (Ethiopia: Friedrich-Ebert-Stiftung"FES").

5. Hellquist, Elin & Bergenwall, Samuel. (February 2023) **Managing Security in the Red Sea and Gulf of Aden The Red Sea Council and the Prospect of Multilateralism, FOI Studies in African Security**, Available at: https://www.foi.se/rest-api/report/FOI%20Memo%208112

6. Klein, Natalie. (2011) **Maritime Security and the Law of the Sea,** (Oxford: Oxford University Press, 1ed).